

Distr.: General
14 May 2002
Arabic
Original: English/French



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، ٢٧ نيسان/
أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢

إضافة

تتضمن هذه الإضافة مرفقين لتقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى.
ويتمثل المرفق الأول في ورقة غُفل معنونة "المؤتمر الدولي المعني بالسلم والأمن
والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى" قدمها مجلس الأمن إلى مخاطبيه خلال
بعثته إلى منطقة البحيرات الكبرى.
ويحتوي المرفق الثاني على بلاغ صدر في احتتام الاجتماع المشترك بين اللجنة
السياسية المعنية بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية،
وبعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في لواندا في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.

المرفق الأول

نيسان/أبريل ٢٠٠٢

المؤتمر الدولي المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى

الغرض من هذه الوثيقة هو الإسهام في المناقشات التي كانت بدأتها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١ - الأهداف

يرمي المؤتمر الدولي المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى إلى إرساء الأسس لسلم عادلة دائمة وللاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وذلك بالتعامل مع العوامل القادرة على الإسهام في تحقيق هذه الأهداف تعاملًا شاملاً ومن منظور طويل الأجل.

وينبغي كفالة موافقة جميع البلدان المعنية على مجموعة من المبادئ والإجراءات القادرة على كفالة السلم والاستقرار المنشودين. ويتعين على المجتمع الدولي دعم تلك العملية، وكذلك رصد وتيسير تنفيذ الاتفاق في الأجل الطويل.

وينبغي للمؤتمر أن يأخذ في اعتباره الاتفاقات الدولية ذات الصلة الموجودة، والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

وعلى الأطراف أن تقرر متى سيبدأ المؤتمر، مراعية في ذلك أنه ينبغي للعملية أن تبدأ بمجرد شروع كل وحدة من الوحدات الأجنبية المنتشرة حالياً في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية في الانسحاب.

وينبغي للدول المشتركة أن تلتزم بالعمل معاً على تنفيذ ما سيخلص إليه ذلك المؤتمر.

٢ - التنظيم

بما أن تنظيم المؤتمر مسألة تعود للبلدان الأفريقية وحدها، فإنه من الممكن أن تقوم بذلك منظمة الوحدة الأفريقية بدعم من الأمم المتحدة. وفي إمكان منظمة الوحدة الأفريقية طبعاً أن تفوض كامل تلك المسؤولية أو جزءاً منها إلى منظمة أفريقية دون إقليمية أو إلى إحدى دول القارة، بشرط موافقة جميع البلدان المشاركة في المؤتمر.

٢ ألف - جدول الأعمال

بإمكان المؤتمر أن ينظر في ثلاث مجموعات من المسائل:

* ٢ ألف - ١ المسائل المتعلقة بالسلم والأمن

- احترام الحدود ومراقبتها
- السياسة الأمنية والدفاعية (تنفيذ برامج التسريح، والحد من الأسلحة، وتجريد الميليشيات المسلحة من السلاح وإدماجها)
- تدابير بناء الثقة ومنع الصراعات
- مراقبة تحركات الأسلحة في المنطقة

* ٢ ألف - ٢ المسائل المتعلقة بالديمقراطية

- تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون
- تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية وسائط الإعلام
- حماية الأقليات واللاجئين (عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية وإعادة إدماجهم هناك؛ سن قوانين وقواعد عادلة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالجنسية)
- تعزيز الوفاق، ومنع ارتكاب أعمال التعصب والتمييز والعنف بجميع أشكاله، بما في ذلك الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي على أساس الهوية الوطنية أو الإثنية، ومنع التحريض على تلك الأعمال.

* ٢ ألف - ٣ المسائل المتعلقة بالتنمية وإعادة التعمير

- تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي الشفافة والقابلة للمساءلة، والسليمة من زاوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة
- تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي على أساس قوانين وأنظمة شفافة
- إعادة تنظيم الإدارة العامة وأجهزة العدالة وقوات الأمن لتكون عصرية وقابلة للمساءلة
- إعادة تنظيم الخدمات الاجتماعية وتطويرها (الصحة، التعليم، الإسكان)
- تعزيز سياسات التخفيف من الفقر الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية على الصعيد الدولي
- تعزيز سياسات حماية البيئة والتنمية المستدامة.

٢ باء - المشتركون

يبدو من الطبيعي أن تدعو منظمة الوحدة الأفريقية بلدان المنطقة المعنية مباشرة بهذا النزاع (أنغولا، أوغندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زمبابوي، ناميبيا)، إضافة إلى البلدان التي يهملها أمر النزاع، إما لأنها قامت بمحاولة توسط، أو بسبب وجود لاجئين لديها نتيجة صراعات في المنطقة، أو لتدخلها تدخلًا فعليًا أو سلبًا في الميدان.

ويامكان الأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤسسات المالية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المهتمة بما فيها البلدان المانحة، أن تشترك أيضا بمركز يختلف باختلاف المسائل موضع المناقشة والمساعدة التي بإمكان تلك الجهات تقديمها لتنفيذ نتائج المؤتمر.

٢ جيم - المداولات والنتائج المرجوة

في الإمكان وضع مشروع المؤتمر على يد فريق مخصص يجمع بين الأمم المتحدة والبلدان المعنية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. وفي إمكان منظمة الوحدة الأفريقية عندئذ أن تضع اللمسات الأخيرة لذلك المشروع. ويمكن للفريق المخصص أن يبدأ أعماله بدون انتظار التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا. ويمكن لمشروع الفريق المخصص أن يحدد أيضا إجراءات تمويل المؤتمر. ويمكن بالخصوص إشراك الاتحاد الأوروبي عند صياغة هذا النص، لأنه سيطلب من الاتحاد الإساهام في تمويل المؤتمر.

ستبدأ منظمة الوحدة الأفريقية المؤتمر بدعم من الأمم المتحدة.

ويمكن أن يتمثل برنامج المؤتمر فيما يلي:

- الافتتاح الرسمي برئاسة مشتركة بين الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة
- اعتماد الخريطة التنظيمية للمؤتمر التي تحدد نظامه الداخلي
- اعتماد إعلان مبادئ يكون إطارا للمؤتمر، وتلتزم البلدان الأعضاء بمقتضاه باحترام وكفالة احترام المبادئ الأساسية التالية:
- احترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لكل دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية في البلدان الأخرى، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية؛
- حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- الديمقراطية وسيادة القانون؛
- الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات اللازمة لإحلال السلم والاستقرار في المنطقة، وتنفيذ تلك المعاهدات والاتفاقات، لا سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، وبمماية الأقليات، وبالأمن، وبنزع السلاح، وبمراقبة تحركات الأسلحة؛
- تنفيذ واحترام القرارات التي سيتخذها المؤتمر.
- تكوين أفرقة عاملة لكل موضوع من مواضيع جدول الأعمال الثلاثة

- اعتماد النصوص التالية، في إطار المؤتمر:
 - ميثاق للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية يحدد التعهدات اللازمة لتعزيز الأمن والديمقراطية والتنمية في المنطقة؛
 - مجموعة من الاتفاقات الثنائية تحدد، بين كل من البلدان المعنية، سبل ووسائل تنفيذ الميثاق.
- قيام المؤتمر برصد (دائم، أو لمدة تحدد فيما بعد) لتنفيذ الميثاق والاتفاقات الثنائية:
 - اجتماعات يعقدها المؤتمر دوريا
 - استمرار الأمانة في قيامها بمهامها، ويمكن أن تتحول إلى منتدى لتبادل المعلومات وللوفاق

٣ - دور المجتمع الدولي

سيتعين على المجتمع الدولي، الذي سيشترك في المؤتمر، أن يلتزم بإطار شراكة:

٣ ألف - على الصعيد السياسي والدبلوماسي والتنظيمي

- إدارة عملية السلام بشكل يحترم اتفاق لوساكا (منظمة الوحدة الأفريقية، الأمم المتحدة)
- تعيين الأمم المتحدة لمبعوث خاص يوفد إلى المؤتمر؛
- الدعم التقني والمالي المقدم إلى المؤتمر (منظمة الوحدة الأفريقية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، إلى غير ذلك)
- رصد تنفيذ قرارات المؤتمر (منظمة الوحدة الأفريقية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، إلى غير ذلك)
- الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي لتنفيذ ميثاق الاستقرار، لا سيما أحكامه الأمنية (منظمة الوحدة الأفريقية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، إلى غير ذلك)

٣ باء - على الصعيد الاقتصادي والمالي

- اجتماع المانحين، إثر مرحلة المؤتمر الأولى، لوضع خطة للتعمير وللحد من الفقر، ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية على الصعيد الدولي، وإلى تحديد الموارد المالية المطلوبة (الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البلدان المانحة)؛
- الرصد الذي تقوم به "مجموعة أصدقاء بلدان منطقة البحيرات الكبرى" المرتبطة بالمؤسسات المالية الدولية، لتنفيذ المقررات التي يتخذها المانحون وللاتفاقات التي تبرم في إطار المؤتمر.

المرفق الثاني

الاجتماع المشترك بين اللجنة السياسية المعنية بتطبيق اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة مجلس الأمن، المعقود في لواندا، في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢

بلاغ

١ - برئاسة معالي سعادة السيد جاو برناردو دي ميراندا، رئيس اللجنة السياسية ووزير العلاقات الخارجية لجمهورية أنغولا، وسعادة السيد جان - دافيد ليفيت، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، عقد اجتماع مشترك يوم ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ في لواندا.

٢ - وحضر الاجتماع، نيابة عن اللجنة السياسية، البلدان والأطراف التالية أسماءهم: أنغولا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زمبابوي، ناميبيا، حركة تحرير الكونغو، التحالف الكونغولي من أجل الديمقراطية، والتحالف الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وحضر الاجتماع أيضا بوروندي وزامبيا وميسر الحوار بين الأطراف الكونغولية، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وكانت بعثة مجلس الأمن تتألف من سفراء يمثلون جميع أعضاء مجلس الأمن يرافقهم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو، وكذلك قائد قوة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣ - وشدد الاجتماع على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٩٩ (٢٠٠٢) وعلى قرارات الاجتماع الاستثنائي للجنة السياسية المعقود يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس في لوساكا، بغية إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالتعجيل بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

٤ - وقامت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن بتحليل ومناقشة خطة العمل وقررتا ما يلي:

فيما يتعلق بوقف إطلاق النار

٥ - شددت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن على ضرورة احترام جميع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ذلك الاتفاق احتراماً كاملاً.

فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٩٩ (٢٠٠٢) وقرارات الاجتماع الاستثنائي للجنة السياسية المعقود يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس في لوساكا

٦ - إن اللجنة السياسية، وبحضور بعثة مجلس الأمن:

(أ) لاحظت بقلق أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٩٩ (٢٠٠٢) ليس مرضيا؛
 (ب) طلبت إلى الأطراف الامتثال لأحكام القرار ١٣٩٩ (٢٠٠٢) وكذلك للتدابير العملية والمقررات التي اتخذت في الدورة الأخيرة للجنة السياسية، المعقودة في لوساكا يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

(ج) أوصت بأن تتحقق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تنفيذ هذه التدابير وقرارات مجلس الأمن وأن تقدم تقريرا بذلك إلى الدورة القادمة لهذه الهيئة؛

(د) أوصت بأن تقترح اللجنة العسكرية المشتركة جزاءات يمكن أن يعتمدها ويطبقها مجلس الأمن على الأطراف التي لا تمتثل لقرار مجلس الأمن، وأن تقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى اللجنة السياسية في دورتها القادمة.

٧ - ورحبت بعثة مجلس الأمن بالتزام اللجنة السياسية العمل على تنفيذ القرار ١٣٩٩ (٢٠٠٢) تنفيذا كاملا، وأحاطت علما بالتوصيات التي قدمتها اللجنة السياسية.

٨ - وأحاطت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن علما بتأكيد جمهورية الكونغو الديمقراطية لالتزامها بتجريد منطقة كيسنغاني من السلاح. وأشاروا أيضا إلى أنه في إمكان بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقوم بدور مواز في العملية، وذلك بتيسير تدريب الشرطة في كيسنغاني.

فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية

٩ - إن اللجنة السياسية، وبحضور بعثة مجلس الأمن:

(أ) أكدت من جديد مبدأ ضرورة انسحاب القوات الأجنبية انسحابا منتظما وبدون شروط، في إطار اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

(ب) دعت مجلس الأمن إلى النظر في فرض جزاءات على الأطراف التي لا تفي بالتزاماتها؛

(ج) طلبت من الأمم المتحدة أن تحوّل ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة حفظ سلام وأن تزودها بما يكفل فعاليتها من الموارد البشرية والمعدات اللازمة.

١٠ - وأعربت بعثة مجلس الأمن عن تأييدها للجهود التي تقوم بها اللجنة السياسية لتهيئة الظروف لانسحاب القوات الأجنبية انسحاباً منظماً غير مشروط، امتثالاً لاتفاق لوساكا ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأحاطت علماً بالتوصيات التي قدمتها اللجنة السياسية.

١١ - وشجعت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن الأطراف المعنية، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية من جهة، وأوغندا وبوروندي ورواندا من جهة ثانية، على وضع آليات للتعاون العسكري على طول حدودها بشكل يسمح بوجود عسكري بالبلدان المعنية في منطقة محدودة من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، لفترة محدودة، وذلك لكفالة مراقبة الحدود مراقبة أحسن. وترى اللجنة السياسية أنه في الإمكان التعويل على بعثة الأمم المتحدة واللجنة العسكرية المشتركة لتقديم الدعم إلى تلك الآليات. وأثنت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن على الأطراف المعنية لتأييدها لهذا المقترح. وأشارت أيضاً إلى أن هذه الآليات تيسر تنفيذ انسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فيما يتعلق بتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

١٢ - دعت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن إلى تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، في الوقت المناسب، وأعربت عن تأييدهما لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد. وناشدتا جميع الأطراف في اتفاق لوساكا إلى التعاون الكامل مع البعثة لتحقيق هذا الغرض.

١٣ - وبحضور بعثة مجلس الأمن، رحبت اللجنة السياسية بالمبادرة التي اتخذت لجمع الأسلحة من الجماعات المسلحة وتدميرها في عملية رمزية جرت في كامينا وكينشاسا على التوالي. ورحب جميع المشتركين بالزيارة التي أداها إلى كيغالي ١٨ من قدماء المحاربين قدموا من كامينا، كفرقة متقدمة.

١٤ - ودعت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن جميع الأطراف إلى تعزيز روح السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - وذكّرت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن جميع الأطراف في اتفاق لوساكا بضرورة احترام القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، من جميع جوانبه.

فيما يتعلق بالحوار بين الأطراف الكونغولية

١٦ - أحاطت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن علما بتقرير الميسر. ورحبتا بالتقرير وأشادتا بالجهود التي يبذلها الميسر للجمع بين جميع الأطراف الكونغولية على طريق المصالحة الوطنية. ورحبتا بالقرارات الـ ٣٧ التي اتخذها المشتركون بالإجماع.

١٧ - واستمعت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن إلى تقرير الميسر عن الاتفاق السياسي الموقع في صان سيبي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو، والذي انضم إليه معظم المشتركين في الحوار بين الأطراف الكونغولية، بدون مساعدة الميسر. ورحبتا بالاجتماع الذي عقد بين الأطراف الكونغولية الموقعة على اتفاق لوساكا، المعقود في لواندا يوم ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأعربتا عن الأمل في أن تتواصل تلك الاجتماعات وأن تتوصل جميع الأطراف الكونغولية، المسلحة وغير المسلحة، بسرعة وبروح من الانفتاح، إلى إبرام اتفاق يشمل الجميع.

المسائل الأخرى

١٨ - أعلمت اللجنة السياسية بعثة مجلس الأمن بموافقتها على تمديد عقد العميد موانيكبي، رئيس اللجنة العسكرية المشتركة، حتى آب/أغسطس ٢٠٠٢.

١٩ - وأعربت اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن عن امتنانهما للحكومة وشعب جمهورية أنغولا لما وجدته أعضاء اللجنة وأعضاء بعثة مجلس الأمن خلال إقامتهم في لواندا، من حسن قبول وكرم ضيافة، وكذلك للمرافق الممتازة التي وضعت تحت تصرفهما.